



USAID

من الشعب الأمريكي



ائتلاف البرلمانيات من الدول
العربية لمناهضة العنف ضد المرأة



NDI

المعهد
الديمقراطي
الوطني

دليل حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة

النساء يجلبن
للسياسة قيم وآراء ورؤى مختلفة
ويضعن معايير أكثر تنوعاً في عملية
صناعة القرار. فالجهود الدولية
لزيادة نسبة مشاركة المرأة في
السياسة تصطدم بكثير من
التحديات والمقاومة ومن أبرزها
(العنف السياسي) ففي حين تنادي
أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
وعبر الهدف الخامس منها بإزالة
العقبات في الفجوة بين
الجنسين وإعطاء النساء تمثيل
متساوي في كل المواقع ٥٠٪
نجد من يحاولون إعادة المرأة
إلى الفضاءات المغلقة على اعتبار
أنها البيئة الطبيعية للمرأة التي لا
يجوز أن تخرج منها كما نجد من
يحاولون إظهارها غير كفؤة في
المواقع القيادية وغير صالحة للعمل
العام ومن يحاولون وضعها كذلك بصورة
التابع غير القادر على أن يكون الأول أو القائد،
ومن يحاولون نزع الصبغة الإنسانية عن
النساء القويات والقدرات على اعتبار
أنهن نساء مسترجلات أو أمهات
أو زوجات مقصرات. وسط
كل هذه المعوقات

التي تحاول أن
تعود بالمرأة
إلى الوراء،
تبقى
حقيقة
وأصحة
لا بد
من الاعتراف

Politics will not be
whole without women.
Women bring different values,
opinions and visions to politics and
set more diverse standards in the
decision-making process. International
efforts to increase women's
participation in politics is met with
many challenges and resistance, most
notably (political violence). While
the agenda of the 2030
Sustainable
Development Goals
calls for eliminating
hurdles in the gender gap and
giving women equal
representation in all positions
we still find, through Goal
those who try to show women as
incompetent in leadership
positions and unfit for public
work. We still find those who
try to place women in the
category of

followers
who are
unable to be the
first in rank or the
leader. We find
those who try to
dehumanize women
who are strong and
capable, accusing
them to be manly
women, or
neglecting mothers
or wives. Amidst all
these obstacles that
aims at setting
women back, a
clear fact remains
and must be
highlighted, and
that is there is no



WFD

دليل حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة

النساء يجلبن
للسياسة قيم وآراء ورؤى مختلفة
ويضعن معايير أكثر تنوعاً في عملية
صناعة القرار. فالجهود الدولية
لزيادة نسبة مشاركة المرأة في
السياسة تصطدم بكثير من
التحديات والمقاومة ومن أبرزها
(العنف السياسي) ففي حين تنادي
أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠
وعبر الهدف الخامس منها بإزالة
العقبات في الفجوة بين
الجنسين وإعطاء النساء تمثيل
متساوي في كل المواقع ٥٠٪
نجد من يحاولون إعادة المرأة
إلى الفضاءات المغلقة على اعتبار
أنها البيئية الطبيعية للمرأة التي لا
يجوز أن تخرج منها كما نجد من
يحاولون إظهارها غير كفؤة في
المواقع القيادية وغير صالحة للعمل
العام ومن يحاولون وضعها كذلك بصورة
التابع غير القادر على أن يكون الأول أو القائد،
ومن يحاولون نزع الصبغة الإنسانية عن
النساء القويات والقادرات على اعتبار
أنهن نساء مسترجلات أو أمهات
أو زوجات مقصرات. وسط
كل هذه المعوقات

التي تحاول أن
تعود بالمرأة
إلى الوراء،
تبقى
حقيقة
وأصعب
لا يد
من على

Politics will not be
whole without women.
Women bring different values,
opinions and visions to politics and
set more diverse standards in the
decision-making process. International
efforts to increase women's
participation in politics is met with
many challenges and resistance, most
notably (political violence). While
the agenda of the 2030
Sustainable
Development Goals
calls for eliminating
hurdles in the gender gap and
giving women equal
representation in all positions
we still find 0 through Goal
those who try to show women as
incompetent in leadership
positions and unfit for public
work. We still find those who
try to place women in the
category of

followers
who are
unable to be the
first in rank or the
leader. We find
those who try to
dehumanize women
who are strong and
capable, accusing
them to be manly
women, or
neglecting mothers

تم إعداد هذا الدليل بفضل الدعم السخي الذي يقدمه الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). تقع محتويات هذا الدليل تحت مسؤولية المعهد الديمقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات من الدول للعربية لمناهضة العنف ضد المرأة، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

2	في البداية
4	مقدمة
5	تعريف العنف ضد المرأة في الحياة العامة
5	خصائص العنف ضد النساء في الساحة السياسية والعامة
5	السياسيات /القياديات المتأثرات بالعنف ضد المرأة في الحياة العامة
5	المُسببين (مُفتعلي) العنف ضد المرأة في الحياة العامة
6	أشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة
6	آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة
7	الإجراءات الوقائية والعلاجية
7	• على المستوى الوطني
7	• على مستوى البرلمانات
8	• على مستوى الأحزاب السياسية
8	• على مستوى مؤسسات المجتمع المدني
8	• على مستوى الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي
9	ما الذي يجب فعله من جانب النساء عند الخوض في غمار الحياة السياسية أو العامة
9	ما بعد التقييم

في البداية

يوجد فهم عام، بأن العنف السياسي الذي تتعرض له المرأة، هو جزء من الثمن الذي يجب عليها أن تتحمله، مقابل مشاركتها في الحياة السياسية، إلا أن الحقيقة على العكس تمامًا، فإن الثمن الحقيقي، هو غياب مشاركة المرأة نفسها في الحياة السياسية. يبرز الدليل من بين العديد من العوامل الأخرى، الخصائص الرئيسية، وأشكال العنف ضد المرأة في السياسة، أو في الحياة العامة. كما ينص على إجراءات الحماية والوقاية، التي يمكن للمرأة أن تتبناها، من أجل التصدي للعنف، وأعتقد أن الإرشادات، والخيارات العملية، لبناء القدرات ودعم النساء العربيات، اللواتي يقررن خوض معترك الحياة السياسية والعامة، والتي غالبًا ما لن تكون سهلة؛ ستعكس فوائدها على المدى القريب والبعيد. من ميزات الدليل، النهج التشاركي والتشاورى، الذي تم تبنيه خلال الإعداد، بالإضافة لتنوع خبرات معديه، وأهمية المعلومات التي تم جمعها بشكل مباشر من الميدان، والمستندة على آراء وتجارب عدد كبير من النساء الأردنيّات، وأحياناً معاناتهن من العنف السياسي. ما يحتويه الدليل، يعتبر أداة عملية لإستخدام البرلمانيات وعضوات المجالس البلدية، والأحزاب السياسية والنقابات، والناشطات في مجالس الطلبة، وعضوات مجالس الإدارة، والعاملات في القطاعين العام والخاص، وفي العديد من القطاعات الأخرى. لذلك أود أن أعبر عن تقديري البالغ، وعن خالص شكري لكل من دعم وساهم بإعداد هذا الدليل، المعهد الديمقراطي الوطني، وإئتلاف البرلمانيات، والفريق الاستشاري الوطني، ولكل النساء اللواتي شاركن في اللقاءات والدورات، وساهمن بمشاركة خبراتهن ومعاناتهن مع العنف السياسي الممارس ضدّهن، مما أضاف التجربة الفعلية، وأكسب الدليل الإصداقيه. وأرجو أن نرى المزيد من مثل هذه التدخلات، التي ستساهم في التغلب على العنف السياسي ضد المرأة، والوصول للتغيير المنشود.

سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة

في البداية

لا تكتمل السياسة إلا بوجود النساء. فالنساء يجلبن للسياسة قيماً وآراءً ورؤيةً مختلفةً ويضفن معايير أكثر تنوعاً في عملية صناعة القرار. فالجهود الدولية لزيادة نسبة مشاركة المرأة في السياسة تصطدم بكثير من التحديات والمقاومة ومن أبرزها (العنف ضد المرأة في الحياة العامة) في الوقت الذي تنادي أجندة التنمية المستدامة 2030 وعبر الهدف الخامس منها بإزالة العقبات في الفجوة بين الجنسين وإعطاء النساء تمثيل متساوي في كل المواقع 50%. لكننا نجد من يحاولون إعادة المرأة إلى الفضاءات المغلقة على اعتبار أنها البيئة الطبيعية للمرأة التي لا يجوز أن تخرج منها كما نجد من يحاولون إظهارها غير كفؤة في المواقع القيادية وغير صالحة للعمل العام، وهناك من يحاول وضعها كذلك بصورة التابع غير القادر على أن يكون الأول أو القائد، ومن يحاولون نزع الصبغة الإنسانية عن النساء القويات والقادرات على اعتبار أنهن نساء مسترجلات أو أمهات أو زوجات مقصرات. وسط كل هذه المعوقات التي تحاول أن تعود بالمرأة إلى الوراثة، تبقى حقيقة واضحة لا بد من العمل على إبرازها وهي أنه لا يمكن لأي دولة أن تحقق التنمية المستدامة والديمقراطية والتقدم والحكم الرشيد والإصلاح بصوره مختلفة دون إشراك وإدماج حقيقي متكافئ للنساء، مما ينقل المطالبة بوجود النساء من كونها مطلباً فئوياً أو نسوياً إلى كونها مطلباً وطنياً. وعلى النساء أن يؤمن أن مشاركتهن في الحياة العامة ليست خياراً أو ترفاً وإنما هي واجب والتزام اتجاه أوطانهن.

هنالك فرصة ضائعة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على أي دولة لا تحاول ولا تقوم باستغلال كفاءتها ونسائها وفتياتها.

رئيسة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة المحامية وفاء بني مصطفى

يُعد العنف ضد المرأة في الحياة العامة أحد أكبر العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية. في الوقت الذي تكون فيه المرأة هي الزوجة، أو الأم أو الابنة أو الشقيقة. تتعرض المرأة في جميع أنحاء العالم للتهديد والمضايقة والحرمان من الموارد بشكل اعتيادي والاعتداء والقتل لمجرد ممارسة حقهن في المشاركة في العملية السياسية والحياة العامة. في كثير من الأحيان تُعزف المرأة عن المشاركة أو تنسحب من العملية السياسية والمواقع القيادية نتيجة عنف تتعرض له أو نتيجة الخوف من عنف محتمل. كان المفهوم الدارج أن العنف ضد المرأة في الحياة العامة بمختلف أشكاله الذي قد تتعرض له النساء هو تكلفة مشاركتهن في الحياة السياسية والأدوار القيادية، في الحقيقة هذا العنف هو 'ليست التكلفة'. في الحقيقة تكلفة العنف ضد المرأة في السياسة وفي الحياة العامة هو خسارة مشاركة المرأة في العملية السياسية والأدوار القيادية وهي جزء أساسي وركن من أركان المجتمع مما يؤثر بشكل سلبي على التشاركية في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية. في العام ٢٠١٦ أطلق المعهد الديمقراطي الوطني مبادرة '#ليست التكلفة' لتسليط الضوء على هذه الظاهرة والعمل على الحد منها. وفي عام ٢٠١٨ أطلق المعهد الديمقراطي الوطني أداة "فكري ١٠" والتي تساعد المرأة في التقييم المسبق للمخاطر التي قد تتعرض لها نتيجة ممارستها للعمل السياسي أو العمل العام. هذا الدليل تم إعداده بالاعتماد على مبادرة "#ليست التكلفة" ومجموعة من ورشات العمل وجلسات العصف الذهني التي شارك فيها مجموعة من الخبراء وأصحاب الاختصاص تمثل مختلف المجالات السياسية. هذا الدليل مدخل لتوضيح مفهوم العنف ضد المرأة في السياسة، أشكال العنف والعناصر المرتبطة بالعنف في الحياة العامة وبعض الخطوات التي قد تساعد المرأة في الحماية والوقاية من العنف في الحياة العامة.

علي صالح العمري
المعهد الديمقراطي الوطني

المقدمة

العنف ضد المرأة في الحياة العامة ظاهرة واضحة إلى حد كبير ولكن بأدوات مبطنة في كثير من الأحيان، وهو يمثل شاغلاً حقيقياً وخطيراً لجميع العاملين على تعزيز الديمقراطية والعمل العام في جميع أنحاء العالم. العنف ضد النساء الناشطات في الحياة السياسية والعامة قد يعيق بناء ديمقراطية مستدامة وقادرة على الصمود، من شأنها أن تستفيد من السياسة المبنية على الدمج والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. فهو يشمل جميع القطاعات ويستهدف النساء - سواء بشكل شخصي أو من خلال أحد أفراد الأسرة بشكل مباشر أو عبر الإنترنت - بصرف النظر عن أدوارهن السياسية أو أعمارهن أو خلفيتهن أو مركزهن.

عقدت مكاتب الأحزاب السياسية لمؤسسة وستمنستر للديمقراطية (WFD) قمة دولية لمدة يومين في الفترة من 19-20 آذار/مارس 2019، حول العنف ضد المرأة في السياسة. وقد ضمت القمة 54 متحدثاً و150 مندوباً من أكثر من 20 دولة. أنتج المؤتمر مجموعة غنية من الأفكار والخبرات، وسلط الضوء على عالمية قضية العنف ضد المرأة في السياسة. إن أشكال وأساليب العنف ضد المرأة في السياسة والحياة العامة محلية، لكن التجربة عبر السياقات عالمية.

ستتبنى الأمم المتحدة في الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في العالم (CSW) عام 2021 موضوعها ذي الأولوية "مشاركة المرأة الكاملة والفعالة واتخاذ القرار في الحياة العامة، وكذلك القضاء على العنف، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات". وشاركت النائب السابق وفاء بني مصطفى كخبير في اجتماع فريق خبراء لجنة وضعية المرأة 65 وقد صاغ الفريق تقريراً يحتوي على ملخص للمناقشة والتوصيات، وسيُعرض في الدورة الخامسة والستين للجنة وضعية المرأة وعلى الموقع الإلكتروني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالتعاون مع جامعة الدول العربية تعقد اجتماعاً تحضيرياً سابقاً للجنة وضع المرأة تستضيفه الدول الأعضاء بالتناوب، ونحن جزء من فريق الخبراء فيه.

تجارب العنف التي تواجه المرأة في الحياة العامة ينبغي ألا تكون تكلفة ممارسة السياسة كما هو مبرر. في الواقع؛ إقصاء النساء وتعنيفهن يحرم المجتمع من منافع الحكم الديمقراطي الشامل والمستقر الذي يضمن انعكاس احتياجات وتطلعات وخبرات مجموعة متنوعة من المواطنين، ومن ضمنهم النساء، في عملية صنع القرار. #ليست_التكلفة¹

في دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي عام 2016، أشارت إلى أن 44% من النساء البرلمانيات تعرضن لشكل من أشكال العنف السياسي و1/5 هذه النسبة تكلمن عن عنف جنسي²، وفي دراسة للمعهد الديمقراطي الوطني NDI عام 2016، فإن 46% من الناشطات تم تهديدهن بالتهجم أو الاعتداء الجنسي في 172 دولة³.

وفي دراسة استقصائية حديثة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي، أفادت البرلمانيات اللواتي شملتهن الدراسة بتعرضهن لأشكال العنف المبينة في الجدول أدناه⁴

نوع العنف	العنف النفسي	العنف الاقتصادي	العنف البدني	العنف الجنسي
نسبة البرلمانيات اللواتي تعرضن له	82%	32%	25%	21%

أصعب ما في العنف ضد المرأة في الحياة العامة هو الشعور بأن البيئة المؤسسية تتسامح مع هذا النوع من السلوك، وشعور القيادات النسائية أن الإبلاغ عن هذه الحالات يؤثر على صورتهم ومسيرتهن المهنية ومستقبلهن السياسي ومستوى الدعم المقدم من قبل العائلة؛ وذلك بسبب حالة عدم توازن القوى بين الجنسين في كثير من الأحيان، وعدم وجود آليات محددة لمواجهة العنف ضد المرأة في الحياة العامة أو الشك في فعالية هذه الآليات في حالات العنف ضد المرأة في الحياة العامة.

1 OECD (2011), Public Servants as Partners for Growth: Toward a Stronger, Leaner and More Equitable Workforce, OECD, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264166707-en>

2 OECD (2014), Women, Government and Policy Making in OECD Countries: Fostering Diversity for Inclusive Growth, OECD, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264210745-en>

3 IPU. 2016. "Sexism, harassment and violence against women parliamentarians." <http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf>

4 NDI 2016. Not the Cost Program Guide <https://www.ndi.org/sites/default/files/not-the-cost-program-guidance-final.pdf>

4 Ibid IPU المصدر السابق

تعريف العنف ضد المرأة في الحياة العامة⁵

يعرف العنف ضد المرأة في الحياة العامة على أنه فعل أو مجموعة من أفعال من الضغط أو الاعتداء أو الاضطهاد أو التحرش والمضايقة أو التجاهل والإقصاء أو التهديدات أو الامتناع عن أفعال والتي يرتكبها شخص أو مجموعة من الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال أطراف ثالثة ضد النساء المرشحات أو المنتخبات على كافة مستويات التمثيل (مجالس محلية، وبلدية، محافظات، مجلس النواب) أو المعينات في مناصب حكومية أو قيادية أو النقابيات أو المدافعات عن حقوق النساء أو القياديات والعاملات في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجمعيات أو القياديات في القطاع الخاص أو اللواتي يمارسن دوراً عاماً / سياسياً وكافة النساء في مراكز صنع القرار والشأن العام بصورة شخصية أو ضد أسرهن أو من يمثل مصالحن، بغرض التقليل من أو التعليق أو المنع أو التقييد لمهامهن الوظيفية والتي هي جزء متأصل من صلب منصبهن وذلك لحثهن أو إلزامهن بالقيام بعمل ضد إرادتهن، أو إيصالهن للإهمال والسهو في أداء مهامهن الوظيفية أو في ممارسة حقوقهن. في إطار يرسخ نظرة عامة تظهر عدم أهليتهن لتولي الشأن العام والتركيز على الدور النمطي التقليدي للمرأة في الفضاءات الخاصة.

خصائص العنف ضد النساء في الساحة السياسية والعامّة

- أنه يستهدف النساء بسبب جنسهن.
- أنه تمييز وتعصب بناء على الجنس كما هو الحال في حالات التهديدات المتحيزة والعنف الجنسي.
- يعمل على إحباط النساء على وجه الخصوص لمنعهن من أن يكنّ أو أن يصبحن ناشطات سياسياً.
- حالات الإبلاغ عن هذا النوع من العنف تكون قليلة بسبب ثقافة الصمت والخوف من الظهور بمظهر الضعف أو عدم الصلاحية لخوض عالم السياسة وكذلك ممكن عدم اخذها على محمل الجد من قبل السلطات في الحالات التي لا يكون فيها عنف جسدي ظاهر.

السياسيات / القياديات المتأثرات بالعنف ضد المرأة في الحياة العامة

1. أعضاء مجلس الوزراء والعاملات في القطاع العام
2. أعضاء البرلمان (النواب والأعيان)
3. أعضاء المجالس البلدية والمحافظات
4. المرشحات للانتخابات على المستوى الوطني أو المحلي
5. الطالبات المرشحات أو اللواتي فزن بعضوية مجالس الطلبة
6. العاملات في الحملات الانتخابية
7. أعضاء النقابات أو غرف الصناعة والتجارة ومجالس إدارة الشركات
8. أعضاء الأحزاب السياسية.
9. الناشطات في العمل المدني والمجتمعي
10. القيادات النسائية المحلية (عشائرية).

المُسببين (مُفتعلي) العنف ضد المرأة في الحياة العامة

قد يحدث العنف السياسي من قبل البعض سواء رجال أو نساء:

على المستوى السياسي	على المستوى المجتمعي
الأحزاب السياسية	المجتمع المحلي
أعضاء المجالس المنتخبة	أفراد من العائلة
العاملين في الإعلام	المنظمات غير الحكومية والشركات الخاصة
الموظفين في المؤسسات المنتخبة	النشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي
أعضاء الحكومة والبرلمان	وسائل الإعلام

بالإضافة إلى دليل <https://www.ndi.org/sites/default/files/not-the-cost-program-guidance-final.pdf> 5 NDI 2016. Not the Cost Program Guide ليست التكلفة، تم تجميع هذه المعلومات من توصيات ورشات عمل عقدها المعهد الديمقراطي الوطني وائتلاف البرلمانيات لمكافحة العنف ضد المرأة في أيار 2019 وتشرين أول 2019.

6 أشكال العنف ضد المرأة في الحياة العامة

1. **عنف نفسي**: يشمل السلوك العدائي أو التعسفي الذي يعمل على إخافة و/أو إلحاق ضرر معنوي بالضحية. ففي الحياة السياسية تتلقى المرأة تهديدات عنيفة على المستوى الشخصي أو الجسدي وتعرض للابتزاز تحت ضغط التهديد بتشويه سمعتها ومكانتها في المجتمع وقد تتلقى النقد بسبب الشكل أو اللباس. وقد يكون العنف على شكل التهميش وحرمان النساء من الفرص.
2. **عنف جسدي**: يشمل الإصابات التي لحقت بأجساد النساء، وكذلك أعمال أذى جسدي نفذت ضد أفراد أسرتهن. ومن الأمثلة على ذلك: الاغتصاب والخطف والضرب والعنف المنزلي، سواء الموجه تجاه المرأة مباشرة أو تجاه أي من أفراد عائلتها، وذلك بهدف منع المشاركة السياسية للمرأة. أو من خلال استنزاف الطاقات الجسدية للنساء بهدف إبعادهن أو إشغالهن عن العمل الأساسي.
3. **عنف مجتمعي**: ويشمل الضغط على المرأة من جهة عشائرية أو مناطقية والضغط عليها من منطلق الانتماء للعائلة أو العشيرة أو المنطقة. وتحميل المرأة ذنب التسبب بخسارة أو تفريق صف العشيرة أو الإضرار بالتحالفات من خلال ممارستها لعملها السياسي، ومنعها من الترشح أو إجبارها على التصويت لأشخاص محددين.
4. **عنف اقتصادي**: هو السلوك القسري الذي يعمل على التحكم ومصادرة الموارد والفرص الاقتصادية. قد تفتقر المرأة للدعم المالي من عائلتها، مما يعيق أو يمنع بشكل تام ممارستها الأنشطة السياسية أو يحرمها من الحقوق السياسية البسيطة بما في ذلك التصويت في الانتخابات. قد تُمنع المرأة بشكل منسق ومنهجي من الحصول على الموارد المالية والاقتصادية المتوفرة لنظرائها من الذكور. إن المرأة قد لا تحصل على الموارد اللازمة لحملتها الدعائية الانتخابية أو أنشطتها السياسية الاعتيادية أو الروتينية.
5. **عنف جنسي**: ويشمل الاعتداء الجنسي أو التهديد بالتعرض أو التحرش أو الإيحاء أو الابتزاز والمضايقات الجنسية بأنواعها وأشكالها المختلفة.
6. **عنف تشريعي**: وهو العنف القائم على التمييز التشريعي السلبى تجاه النساء. وقد يتضمن عدم مراعاة النوع الاجتماعي عند إعداد أو صياغة التشريعات الناطمة للحياة العامة، ويتضمن العنف التشريعي مستويات عدة منها القوانين، الأنظمة والتعليمات. يجب التركيز على أن تكون التشريعات بكافة مستوياتها مراعية للنوع الاجتماعي وتتيح المجال للمرأة للمشاركة في جميع المجالات.
7. **عنف سيبراني/ الإلكتروني**: هو الأكثر شيوعاً في الوقت الحالي نظراً لانتشار وسهولة استخدام التكنولوجيا. يشكل العنف السيبراني تحدياً أمام النساء لما قد يتركه من أثر نفسي واقتصادي واجتماعي عليهن. ويشمل ذلك الإساءة للنساء من خلال التنمر عليهن في مواقع التواصل الاجتماعي والابتعاد عن النقد الإيجابي وتعميم الأخطاء على النساء بشكل عام. ومن أشكاله القرصنة التي تعرض الحياة الخاصة للنساء للكشف مما قد يترك أثراً سلبية عديدة. المجتمع بشكل عام والنساء بشكل خاص يجب أن يدركوا الآثار السلبية لاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك ينبغي وضع تشريعات رادعة وبنفس الوقت توضح الفرق بين حرية التعبير لدى المواطنين واغتصاب الشخصية. ويأخذ العنف السيبراني الأشكال التالية:
 - التنمر والهجوم على النساء السياسيات اعتماداً على النوع الاجتماعي وبعيداً عن الحق في التعبير ونقد الشخصية العامة.
 - القرصنة أو التهكير وهو استهداف الصفحات والحسابات الخاصة بالنساء السياسيات واختراقها.
 - التتبع وهو ملاحقة النساء السياسيات على كافة وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات العامة بصورة يراد بها إلحاق الأذى بالمرأة المنخرطة بالشأن العام.⁷

آثار العنف ضد المرأة في الحياة العامة

- **المدى القريب:**
 - انخفاض نسبة المشاركات والمرشحات والمنخرطات بالشأن العام.
 - ترهيب المجتمع السياسي واختلال مبادئ المساواة / الديمقراطية.
 - تشويه صورة النساء المنخرطات في الشأن العام والمواقع القيادية.
 - انسحاب عدد من القياديات النسائية من الشأن العام نتيجة موجات العنف السياسي

- **المدى البعيد:**
 - تدمير البنية الديمقراطية وخلق إحباط عام لدى المجتمع بشكل عام ولدى الجيل الصاعد بشكل خاص.
 - انخفاض مستوى الانفتاح العام نحو مفهوم التطور الإيجابي.
 - خلق حالة من التردد لدى الشباب والأجيال الناشئة في المشاركة بالحياة السياسية والعامة بجميع أنواعها.
 - الوقوف كعائق أمام الجهود الوطنية والدولية لزيادة نسبة مشاركة النساء السياسية.

6 Ibid/ المصدر السابق

7 UNESCO documents, 'Combating Online Violence against Women and Girls: A Worldwide Wake-Up Call.' launched by the the Broadband Commission Working Group on Gender, <https://en.unesco.org/sites/default/files/highlightdocumentenglish.pdf>

الإجراءات الاحترازية للوقاية من العنف السياسي:

كل النساء عرضة للعنف السياسي لذا يجب أن يكون العمل على محاربة العنف السياسي على عدة مستويات:

على المستوى الوطني:

1. حث الدول والحكومات على الالتزام بدمج الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق النساء أو بمنع التمييز ضدهن والبرتوكولات الإضافية في السياسات والتشريعات الوطنية وكذلك حث الدول على النص صراحة على مكانة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ضمن التسلسل التشريعي الوطني.
2. تشجيع الدول والحكومات على إيلاء الاهتمام لأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وخاصة الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين وخاصة الغاية المرتبطة بإنهاء كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة.
3. دعم وتحفيز برامج وحملات توعية وترسيخ مفاهيم أهمية مشاركة الجميع.
4. المراجعة الدورية والمستمرة للمناهج المدرسية لترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وحقوق المرأة بما يضمن إنشاء أجيال تتبنى مفاهيم المساواة بين الجنسين في المجتمع ومشاركة الجميع في اتخاذ القرار.
5. تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، حيث يحث القرار الدول لأخذ التدابير اللازمة في المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والمفاوضات والسلام، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة ووضع وتطبيق الخطط الوطنية للقرار في جميع الدول.
6. تخصيص ميزانيات تدعم برامج تعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة وتنمية مهارات القيادات النسائية.
7. تطوير منظومة خاصة لمساعدة النساء اللواتي يتعرضن للعنف السياسي وإيجاد آليات عملية لدعم ومناصرة النساء المدافعات عن حقوق النساء.
8. الحماية التشريعية بالنص دستورياً أو في القوانين ذات الصلة على إلزامية تمثيل المرأة بنسب محددة في المواقع التمثيلية والقيادية (الحكومة، البرلمان، الأحزاب، والمجالس المنتخبة، والنقابات... الخ) وتجريم كافة أشكال العنف بما فيها العنف السياسي.
9. تشجيع تشكيل تحالفات وشبكات وطنية داعمة للنساء المنخرطات في الشأن العام لمناصرتهن والوقوف لجانهن.
10. بناء قدرات الموظفين المعنيين بإنفاذ القانون لمواجهة العنف ضد المرأة في الحياة السياسية بما يكفل قدرتهم على تطبيق القوانين.
11. إجراء دراسات استقصائية دورية عن الظاهرة وتحسين آليات الرصد وتوفير المؤشرات على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
12. تفعيل دور المؤسسات التعليمية والقانونية لرفع الوعي بمفهوم العنف السياسي.
13. على الدول أن تتأكد من أن الإدارات المعنية بحماية النساء والأسرة تقوم بكافة الإجراءات المطلوبة لأجل حماية النساء من العنف الجسدي والجنسي والمعنوي.

على مستوى البرلمانات:

1. إدراج حماية المرأة من العنف السياسي على اللوائح الداخلية للبرلمان وقواعد السلوك وفي جداول أعمال لجان السلوك البرلمانية، وتشجيع البرلمان على تبني مدونات السلوك أو ميثاق الأخلاق وربطها بلجان برلمانية معنية بمراقبة تطبيقها.
2. العمل على كسب التأييد من البرلمان والأحزاب والرجال والنساء والإعلام من أجل حماية المرأة من العنف السياسي والتأكيد على دور المرأة الفاعل في السياسة، وبناء ثقافة سياسية صديقة للمرأة.
3. بناء آليات داعمة مثل: الانتماء إلى الأحزاب والكتل السياسية داخل البرلمان.
4. تحديد وإيجاد آليات ذات مصداقية داخل البرلمان، يسهل الوصول إليها من قبل الأفراد، لتقديم شكاوى والتحقيق فيها بشكل محايد. يجب أن تشمل الإجراءات النظر في شكاوى التحرش والإساءة والتنمر التحرش الجنسي والسلوكيات العنيفة، على النحو الواجب.
5. تعديل التشريعات بما يتعلق بالأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب (الكوتا)، والعنف الأسري، وقانون العمل، والموازنة العامة، وقانون العقوبات، والدستور لتوفير بيئة آمنة وعادلة للمرأة للمشاركة في الحياة العامة.
6. بناء كتلة أو ملتقى للنساء السياسيات يساهم في التصدي لحملات التشويه وعلى كافة المستويات.
7. إيجاد خدمات المساعدة والدعم الطبي والنفسي وتأمين السرية.
8. توفير خدمات المساعدة القانونية وتسهيل سبل الوصول للعدالة.
9. إيجاد سياسة حساسة للنوع الاجتماعي داخل البرلمانات ثم تدريب وتوعية البرلمانيين والموظفين على التعامل مع هذه السياسات.
10. بناء منظومة مساءلة محددة وتحديد عقوبات رادعة.
11. تطوير الأدلة البرلمانية للقضاء على التحرش والمضايقة في أماكن العمل.
12. تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في رصد حالات العنف السياسي داخل البرلمان.

على مستوى الأحزاب السياسية:

1. تمرير اللوائح الداخلية التي تحظر بشكل واضحة السلوكيات العنيفة من قبل الأعضاء. وتضع عقوبات واضحة وقابلة للتنفيذ لأولئك الذين ينتهكونها.
2. إجراء تدقيق داخلي لتقييم الإجراءات والممارسات الداخلية إلى تخلق ضرراً أو تميزاً ضد المرأة، سواء بشكل مقصود أو عن غير قصد.
3. توعية الأعضاء بأهمية دور المرأة وحمايتها من العنف.
4. تخصيص جزء من أموال الحزب لاستخدامها من قبل النساء الأعضاء، للحصول على الموارد اللازمة لخطة الحماية الشخصية، لتبقى المرأة آمنة ونشطة في السياسة.
5. تعزيز القدرات السياسية للمرأة بما في ذلك التفاوض والحملات.
6. على الأحزاب السياسية الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحزبية للنساء عند إقرار برامجها وموازنتها.
7. تخصيص مقاعد قيادية للمرأة أثناء الانتخابات وداخل الأحزاب.
8. تخصيص آلية محددة تعنى بأمور المرأة داخل الحزب.

على مستوى مؤسسات المجتمع المدني:

1. تحديد ما هي الأفعال التي يعتبرها المجتمع عنف سياسي ضد المرأة.
2. نشر الوعي بين مؤسسات المجتمع المدني والأفراد حول آثار العنف السياسي.
3. تبني آلية لرصد ومعالجة آثار العنف السياسي في الانتخابات والأحزاب والعمل الحكومي والإعلام.
4. الأخذ بعين الاعتبار العنف السياسي من خلال مراقبة التشريعات المتعلقة بالعمل السياسي.
5. تحديد الإجراءات التي يمكن اتخاذها على المستوى الوطني والبرلماني والأحزاب السياسية، وتنظيم حملة كسب تأييد فعالة، للضغط من أجل اعتماد هذه التدابير وتنفيذها بالكامل.
6. إنشاء شبكات دعم نفسي على المستوى المحلي وتحفيز النساء على التوجه إلى هذه الشبكات، حيث يمكن للمُعَنِّفات سياسياً أو من يشعرن بالخوف التوجه لهذه الشبكات للحصول على الاستشارة والتوجيه المناسب.
7. إنشاء نوادي ومجموعات تعمل على تدريب السيدات وبناء قدراتهن لتزويدها بالأدوات والمهارات اللازمة لمواجهة أشكال العنف السياسي.

على مستوى الإعلام

1. تغيير الصورة النمطية للنساء وتوضيح الأفعال التي تعتبر عنف سياسي ضد المرأة. وتعزيز صورة أهمية مشاركة المرأة في السياسة.
2. إصدار توجيهات لجميع وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والمنتجين السينمائيين لاستخدام كل المنابر الإعلامية المتاحة وتسلطها نحو إنجاز المرأة في العمل العام والخاص. وتغيير الصورة النمطية للمرأة⁸
3. بناء تواصل مع الإعلاميين ممن يغطون النشاطات السياسية في البرلمان والحكومة حول الحساسية للنوع الاجتماعي وعقد ورشات عمل تدريبية حول هذا الموضوع.
4. إنشاء مرصد خاص لتوثيق حالات العنف الإعلامي ضد النساء.

على مستوى مواقع التواصل الاجتماعي

ينبغي أن تستند أفضل الممارسات إلى 3 مبادئ (التوعية، والضمانات، والجزاءات)

على مستوى التوعية: منع العنف السيبراني ضد النساء والفتيات من خلال تغيير السلوكيات الاجتماعية.

1. منع المجتمع لجميع أشكال العنف السيبراني ضد النساء والفتيات من خلال التدريب والتعلم وحملات التوعية وتطوير المجتمع
2. قيام العدالة والأمن/ الشرطة بإدماج الشواغل المتعلقة بالعنف السيبراني ضد النساء والفتيات في جميع الدورات التدريبية الأمنية الجنائية والسيبرانية.
3. العمل مع المؤثرين إعلامياً وفنياً وعلى مواقع التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز الدور السياسي للمرأة.
4. تدريب النساء المنخرطات في العمل السياسي والحياة العامة على طرق الحماية الشخصية. وصون والدفاع عن السمعة الشخصية.

على مستوى الضمانات: الإشراف والرصد للحد من المخاطر التي تتعرض لها النساء والفتيات.

1. حرص دوائر الصناعة على صيانة بنية تحتية للإنترنت تتسم بالمسؤولية وممارسات رعاية العملاء.
2. وضع حلول تقنية
3. تعزيز الاحتياط الواجب ووجوب التبليغ عن إساءة الاستعمال¹⁰

على مستوى الإجراءات: تكييف وتطبيق القوانين والقواعد التنظيمية.

1. وضع قوانين وقواعد تطبيقية وآليات إدارية
2. إنفاذ المحاكم والأنظمة القانونية للامتثال للقواعد ذات الصلة وتطبيق جزاءات فعلية على الجناة
3. عمليات التشاور بشأن وضع برنامج للحقوق المدنية السيبرانية.¹¹
4. ضبط ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق مستخدمي هذه الوسائل في حال ممارسة العنف السياسي ضد النساء.

ما الذي يجب فعله من جانب النساء عند الخوض في غمار الحياة السياسية أو العامة:

التقييم الفردي للمخاطر هو الأساس الذي يجب أن تقوم به النساء قبل أو خلال النشاط السياسي أو الحياة العامة. الهدف من التقييم الذاتي هو تزويد النساء بقراءة أولية للمخاطر المحتملة التي قد تواجهها. وذلك لتقييم أمنهن الشخصي وإيجاد خطة لتعزيز سلامتهن والتواصل مع المختصين للحصول على الاستشارة المناسبة.

أحد الأدوات المستخدمة في التقييم الفردي هي (أداة فكري¹²) وهي أداة طورها المعهد الديمقراطي الوطني لمساعدة النساء على التخطيط المسبق للحفاظ على السلامة الشخصية. إذ توفر هذه الأداة للمرأة إرشادات حول طرق تعزيز أمنها الشخصي - باستخدام الدرجات المجمعّة من استبيان التقييم الذاتي وحساب المخاطر في بلدن المأخوذ من مؤشر مخاطر المشاركة السياسية للمرأة الجديد (WPPRI). يقيم برنامج WPPRI الخطر المترتب على أن تكون المرأة ناشطة سياسياً في 172 دولة. ويعتمد المؤشر على قياس مستوى المشاركة السياسية للمرأة على المستوى الوطني وقياس حالة الديمقراطية في كل دولة وقياس احتمال العنف الذي تواجهه النساء في هذا البلد. باستخدام الأداة، تكون المرأة في السياسة قادرة على وضع خطة أمان ذات صلة بملفها الشخصي والمهني، وفي سياقها السياسي.

يلي مرحلة التقييم القيام بالخطوات التالية:

- تحديد جهات اتصال موثوقة يمكن اللجوء إليها للتحدث عن الوضع الذي تواجهه النساء، قد تكون هذه الجهات (أفراد العائلة، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو مؤسسات رسمية، أو مؤسسات غير حكومية) ويتم التواصل مع هذه الجهات لغاية أخذ المشورة، وتوفير الدعم النفسي، وتقديم حلول مقترحة.
- تحديد أماكن آمنة، في حال كان هذا العنف قد يؤثر على السلامة الجسدية يجب تحديد أماكن آمنة يمكن اللجوء إليها لتكون المرأة في مأمن. ويجب الأخذ بعين الاعتبار سهولة إمكانية الوصول لهذه الأماكن في أي وقت.
- حماية المعلومات الشخصية وحماية الوثائق المهمة. يجب التأكد دائماً من أن المعلومات الشخصية والوثائق المهمة موجودة في أمان، من المهم إعداد نسخ احتياطية سواء ورقية أو إلكترونية من جميع الوثائق والمعلومات المهمة.
- الحذر عند السفر والتنقل. يجب الأخذ بعين الاعتبار أقصى درجات الحذر عند السفر والتنقل وذلك يشمل وقت التنقل، آلية التنقل والطرق التي قد تسلكينها عند التنقل.
- إيجاد البصمة الرقمية واستخدام أساليب متقدمة في الحماية الإلكترونية. يجب تفعيل أقصى درجات الحماية الإلكترونية من خلال تحسين حسابات التواصل الاجتماعي من الاختراق والتنبه دائماً لكيفية تفادي الوقوع ضحية القرصنة.
- التعرف على خدمات الدعم المقدمة للسيدات في العمل العام. يجب الاطلاع والإلمام بالجهات الحكومية، والأفراد ومؤسسات المجتمع المدني التي قد توفر لك الحماية والمشورة. يجب التواصل مع هذه الجهات مسبقاً لفتح قنوات اتصال مسبقاً مما يسهل التواصل لاحقاً.

10 Ibid/ المصدر السابق

11 Ibid/ المصدر السابق

12 NDI 2018, Think 10 <https://think10.demcloud.org>

هنالك أدوات وجهات في كل دولة تتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة على مختلف أشكالها. تتنوع هذه الجهات بين مؤسسات رسمية ومؤسسات غير حكومية. على سبيل المثال في الأردن هنالك **إدارة حماية الأسرة** وهي جزء من مديرية الأمن العام ويمكن اللجوء إليها في حالات العنف الجسدي أو النفسي أو الجنسي. وهناك **وحدة الجرائم الإلكترونية** والتي قد تلجأ إليها المرأة في قضايا العنف السيبراني. ومن الجهات غير الحكومية **ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة** والذي يمكن أن تلجأ إليه النساء في حال شعرن بأي نوع من أنواع العنف ويقدم لهم الاقتراحات ويوجههم لما يجب عمله لإيقاف العنف الحاصل أو الوقاية من عنف محتمل.

تم تشكيل فريق لمكافحة العنف ضد المرأة في الحياة العامة من 17 خبيراً من الأردن وانبثق عنه خمسة فرق فرعية: التشريع والمساعدة القانونية، والفريق الإعلامي، والفريق الاقتصادي، والفريق الأكاديمي، وفريق الحماية من العنف السيبراني وتم تخصيص بريد إلكتروني لتلقي كافة الشكاوى حول العنف ضد المرأة في الحياة العامة وهو: cvaw_arab@outlook.com



يمكنك الدخول إلى موقع (فكري 10) باستخدام رمز ال QR أعلاه

تم إنتاج هذه النشرة من قبل ائتلاف البرلمانيات من الدول للعربية
لمناهضة العنف ضد المرأة والمعهد الديمقراطي الوطني - الأردن
وبدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومؤسسة ويست
مينستر للديمقراطية

مصادر عامة

OECD (2011), Public Servants as Partners for Growth: Toward a Stronger, Leaner and More Equitable Workforce, OECD, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264166707-en>.

OECD (2014), Women, Government and Policy Making in OECD Countries: Fostering Diversity for Inclusive Growth, OECD, Paris, <http://dx.doi.org/10.1787/9789264210745-en>.

IPU. 2016. "Sexism, harassment and violence against women parliamentarians." <http://www.ipu.org/pdf/publications/issuesbrief-e.pdf>.

NDI 2016. Not the Cost Program Guide <https://www.ndi.org/sites/default/files/not-the-cost-program-guidance-final.pdf>

UNESCO documents, 'Combatting Online Violence against Women and Girls: A Worldwide Wake-Up Call.' launched by the the Broadband Commission

Working Group on Gender, <https://en.unesco.org/sites/default/files/highlightdocumentenglish.pdf>

NDI 2018, Think 10 <https://think10.demcloud.org>.